مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

مواقف النحاة من الاستشهاد النحوي عند ابن عقيل في باب المبتدأ والخبر

نسيبة سليمان عبد الله – محمد عبد القادر الصديق– أيمن مصطفى طه سلطان

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة الوصفية مواقف النحاة من الاستشهاد النحوي عند ابن عقيل في باب المبتدأ والخبر، وترجع أهميتها إلى معرفة أهمية الشاهد في النحو العربي، وشروطه الزمانية والمكانية وما يتبع ذلك من ضوابط تتعلق بالقائل والناقل، لم تغفل الدراسة جانباً مهماً وهو مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وآراء النحاة في ذلك. كما أوضحت الدراسة مواقف النحاة من الاستشهاد النحوي في باب المبتدأ والخبر واتخذت الدراسة من شرح ابن عقيل للألفية ميداناً لذلك، كما تطرقت لمعرفة آرائهم ومذاهبهم المجوِّزة والرافضة لما استشهد به، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: كان موقف ابن عقيل متوسطاً في حكمه على خلافات النحويين ، تباينت آراء النحاة في الحكم على شواهد ابن عقيل واختلفت بين مجوِّز ورافض وذلك بناءً على مذاهبهم النحوية وتعليلاتهم.

الكلمات المفتاحية: الشذوذ _ التعليل _ المذهب – الحجّة .

Abstract:

This descriptive study dealt with the grammarians' attitudes towards the grammatical martyrdom of Ibn Aqil in the chapter on the subject and the news. And the opinions of the grammarians on that. The study also clarified the positions of the grammarians regarding the grammatical citation in the chapter on the subject and the news, and the study took from Ibn Aqil's explanation of the Millennium as a field for that, and it also touched on knowing their views and their permissible and rejecting doctrines of what he cited, and the study reached the most important results: Ibn Aqil's position was moderate in his judgment on the differences of grammarians. The opinions of grammarians varied in ruling on Ibn Aqil's evidence and differed between permissible and rejecting, based on their grammatical doctrines and their explanations.

key words : Anomaly _ reasoning _ doctrine _ argument

مقدمة:

بعد الفتوحات الإسلامية في صدر الإسلام، واختلاط العرب بالأمم المجاورة لها، بدأ اللسان العربي الفصيح في الفساد وتفشت العجمة فيه، وقد تدارك العرب هذه الظاهرة بإنشاء علم النحو الذي يميز صحيح الكلام من سقيمه بقواعد استنبطوها من كلامهم الفصيح، وكان أهم مصدرين هما كتاب الله تعالى الذي أنزله الله بلسان عربي مبين والشعر العربي الذي يعد ديوان العرب، ومن هنا ظهرت الشواهد النحوية القرآنية والشعرية واستعملها النحاة في مصنفاتهم المتنوعة.

فالشواهد القرآنية هي أعلى درجات الاستشهاد، ثم يأتي الشعر في المرتبة الثانية، وللعلماء فيها كلام كثير وتنازع يصل درجة رفض بعض الأبيات ووصمها بالانتحال، وقد اعتنى النحاة بالشواهد الشعرية فقاموا بشروحها في مصنفات مفردة مثل شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي وابن النحاس وشرح شواهد المغني لابن هشام للسيوطي وغيرهما.

الشاهد لغة:

قال الخليل: الشاهد هو النبي صلى الله عليه وسلم، وذكره في تفسير قوله تعالى: {وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ} (سورة البروج، الآية 3) . والمشهود يقصد به يوم القيامة (الفراهيدي، مادة شهد)

وورد في لسان العرب من قولهم: لفلان شاهد حسن أي لسان مبين وتعبيرحسن(لسان العرب، ابن منظور،239)

وقوله تعالى: {إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً}: أي مبينا (سورة الفتح، الآية 8).

وذكر صاحب الصحاح: من علم أمراً فيذكر ما علم، أو من يؤدي ما عنده من الشهادة، والشهادة هي الخبر القاطع.(الجوهري، مادة شهد)

وأورد ابن ماجة الشاهد : الحاضر خلاف الغائب لقوله صلى الله عليه وسلم: {ليبلغ شاهدكم غائبكم }.(سنن الجاحظ، ابن ماجة، ص: 86)

كلمة الشاهد: السريع من الأمور ، يوم الجمعة ،النّجم .(الفيروزأبادي، مادة شهد)

عُرِّف الشاهد اصطلاحا بأنه : ما يذكر لإثبات القاعدة كآية من التنزيل ،أو قول من أقوال العرب الموثوق بعروبيتهم .(علوان ، ص:21)

وهنالك ثلاث كلمات تردد بصيغ مختلفة متعلقة بفكرة الشواهد : الاستشهاد ، الاحتجاج ، التمثيل.(عيد ، ص:101)

1.الاستشهاد : هو طلب الإيتان بالدليل على صحة القاعدة النحوية ،ومنه قولهم واستشهدوا بكذا ،وهذا لا يستشهد بشعره .

2. الاحتجاج لغة: هو طرح الفكرة ومداولتها بين المحتجين، والحجة البرهان .(ابن منظور ،مادة حجج).

اصطلاحا :اثبات صحة قاعدة ،أو استعمال كلمة أو تركيب ،بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة .(الأفغاني ،1963، ص:60).

3.أما التمثيل :فهو ما يذكر لإيضاح القاعدة ،وايصالها إلى فهم المستفيد ولو بمثال مصنوع ،وقد يكون التمثيل بشعر محدثين ،والفرق بين الشاهد والمثال بالعموم والخصوص من وجه ،فإن كل ما يصلح شاهد يصلح مثالا من غير عكس .(علوان ،ص،21).

أهمية الشواهد النحوية في الدراسات النحوية:

الشاهد يمثل جانباً من جوانب النحو، قال الشيخ الطنطاوي : إن الشاهد في علم النحو هو النحو.(الطنطاوي ، 1954، ص: 192).

كانت قيمة العالم تتجلى في معرفته بالشواهد وعلماء البصرة كانوا يحفظونها ويأتون بها عند حاجتها ومناسبتها ، قال الأصمعي : سألت أبا عمرو بن العلاء عن ألف مسألة فأجابني بألف حجة .(ابن خلكان ،1948 ، ص،136) فقد كانوا يولونه اهتماماً زائداً وكان من بينهم حفظة للكثير من الشواهد .كأبي زيد الأنصاري الذي انفرد بالنحو وشواهده .(الرافعي ،1912، ص،427). والخليل الذي دفعه اهتمامه بالشواهد إلى تصنيف كتاب خاص بها .(، الموسري ،1367، ص،272).

كذلك كان للكوفيين عناية بالشواهد من أصحاب الكسائي والفراء ، وثعلب فقد كانواحفظةً لهذه الشواهد .(المخزومي ،1955ص،381) . والدليل على ذلك أن علي بن الأحمر كان يحفظ أربعين ألف بيت شاهد في النحو .(إبراهيم ،1950،ص،314). كما كان أبو بكر ابن الأنباري يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهد في القرآن الكريم .

ومما يدل على اهتمام الكوفيين بالشواهد قول ثعلب : ما ندمت على شيء كندمي على ترك سماع الشواهد التي كان يرويها أبو مسحل الأعرابي. (السيوطي،بغية الوعاة،1964ص،123)..أبو مسحل الأعرابي : هو عبد الوهاب بن أحمد روى عن علي بن المبارك أربعين ألف بيت شاهد في النحو .

وقد اشتهر المتأخرون بالإكثار من تلك الشواهد والاتساع في حفظها { محمد بن مالك الأندلسي صاحب الألفية .(الرافعي ، ج:1، ص:370).

وللشواهد أهمية لدى العلماء على اختلاف مذاهبهم النحوية كانوا يقومون اعتمادهم عليها في كتبهم فهذا {أحمد بن فارس } يقول : فسرنا ما لاح من ذلك واتجه ،ودللنا على الأصح من ذلك بشواهد غير إحالة .(ابن فارس،مقالة كلا وما جاءمنها في كتاب الله،1344هـ،ص،6).

يقول السيوطي :قد كنت أريد أن أضع شرحا واسعا كثير النقول طويل الذيول جامعا للشواهد والتعاليل .(السيوطي ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع،1327،ص،2).

وقد طعن على أبي بكر الزبيدي في كتابه مختصر كتاب العين للخليل فقيل :

أنه أخل بالكتاب كثيرا لحذفه شواهد القرآن الكريم ،والحديث،وصحح أشعار العرب .(السيوطي ،ض،54). وكلما كانت الشواهد وفيرة وصحيحة وروايتها صادقة كان الظفر يفوز الرأي بالقبول ،لدى العلماء واثبات القاعدة ، قال أبوبكر الأنباري :{ فأما معنى الشك فأكثر من أن تحصى شواهده }. (ابن الأنباري ،1960، ص،14).

مصادر الشواهد عند النحاة :

أخذ العلماء الحزم الشديد في قبول الكلام الذي اتخذوه حجة في صياغة القواعد فتتبعوا ينابيعه الصافية وتحروا مواضعه النقية وجعلوا مصادرهم فيه.

أولا : القرآن الكريم :

القرآن الكريم هو المعجزة الخالدة ، وهو أحسن الحديث وهو في أعلى درجات الفصاحة ،وأرفع رتبة في البلاغة . ولقد اتفقت كلمة العلماء على إعجازه ولكنهم اختلفوا في سر هذا الإعجاز وتاهوا في لجج من الآراء .(حمزة،1423ص،216).

استشهاد البصريين بالقرآن الكريم :

استشهاد البصريين بالقرآن لا يختلف عن استشهادهم بسائر النصوص الأخرى فمع اعترافهم التام بأن القرآن مصدر مهم للشواهد الصحيحة الفصيحة ،ورغبتهم القوية في الاستشهاد بآياته البينات ،اعتزوا بأقيستهم وقدموها على كل نص ،وهذا الذي جعلهم لا يستشهدون بآية إلا إذا تأيدت بالسماع شعرا ونثرا ،كما كانوا لا يجيزون القياس عليها إذا كانت فريدة في بابها ، انطلاقا من منهجهم العام في الاستشهاد الذي يقضي بالاستشهاد بالكثير الشائع والقياس عليه مثل تجويزهم مجيء خبر الفعل الناقص ماضيا "لكثرته" في كلام العرب نظما ونثرا كثرة توجب القياس . (علوان ،ص:203).

كما يقول السيوطي قال الله تعالى :{وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ ...}(سورة يوسف، الآية: 26.) ، {إِنْ كُنتُم آمَنتُم}.(سورة الأنفال ،الآية:41.)، وحكى الكسائي :أصبحت نظرت إلى ذات التنانير يعني ناقته .(السيوطي، 418ص). وإن جاءت آية مخالفة للقياس أخضعوها للتأويل والتقدير لكي تصح أصولهم وتثبت من جهة لأنهم معتزون بأقيستهم لايستطيعون تغييرها .ومثال ذلك أنهم قرروا عدم جواز حذف "أن" المصدرية فلما سمعوا قول العرب : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ،حفظوا هذا نص ولم يقيسوا عليه . لكن حكمهم هذا يرد قوله تعالى :{وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً } .(سورة الروم .الآية :24.)

كما أن من سنن العرب الإضمار إيثاراً للتخفيف ،وثقة بفهم المخاطب ، فمن ذلك إضمار"أن" وحذفها من مكانها ،كما قال تعالى :{ومن آياته يريكم البرق ...} أي: أن يريكم البرق .

وقال طرفة {من الطويل }:

أ َلَا أَيُّه َا الزَاجِرِي أَحْضُر الوَغَى وَأَنْ أَشْه َدَ اللَّذَات هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي ؟. (طرفة، 2000، ص،44).

المعنى: الوغى :الحرب ،مخلدي : ضامن بقائي .ويقول: أيها الإنسان الذي يلومني على حضور اللذات والحروب ،هل تضمن لي بقائي خالدا إذا امتنعت عنها ؟.

فأضمر"أن" أولاً ،ثم أظهرها ثانيا في بيت واحد وتقديره :ألا أيها الزاجري أن أحضر الوغى .(الثعالبي،1954، ص،237.) وكان الحق يقضي على البصريين أن يقيسوا على الآية ولا يخضعوها للتأويل لأن ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة وأخذه بأحسن طرق البيان أن يجري حذف "أن" المصدرية كما ورد في الآية مجرى ما يصح القياس عليه .(محمد خضر ،ص،31).

إن هذا التأويل والتمحل للآيات القرآنية لا يتفق مع أقوال أئمة النحو وآرائهم في القرآن ،فقد اتفقت كلمتهم على أنه أفصح كلام عربي ولكنهم عزلوا جانباً كبيراً من آياته بحجة أنها محتملة للتأويل أو لا نظير لها .فمن الحق أن مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضي الاحتجاج به على كل حال .(الخضر،1934 ،ص،30).

استشهاد الكوفيين بالقرآن الكريم :

الكوفيون استشهدوا بكل مسموع عن العرب صحت روايته عندهم ولو كان من القليل أو النادر أو الشاذ ،وكانوا يعتمدون على القرآن في الاستشهاد أكثر من البصريين ، وكانوا يؤثرون في أغلب الأحوال عدم جواز التأويل ويأخذون بظاهر الآيات ،مثال ذلك ذهابهم إلى تجويزإضافة الشئ إلى نفسه إذا اختلف اللفظان .(ابن الأنباري ،2003، ص، 356). ومنه قوله تعالى :{إِنَّ هَذَا لَه ُوَ حَقُّ الْيَقِينِ }(سورة الواقعة ،الآية:95). .{وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْر } (سورة النحل ،الآية :30). {وَجَنَّ ات وَحَبَّ الْحَصِيدِ }(سورة ق ،الآية : 9. قال الفراء:{ولدارالآخرة } أضيفت الدار إلى الآخرة ؛ وهي الآخرة ،{إن هذا لهو حق اليقين }: الحق هو اليقين ،وجميع الآيات تضاف إلى نفسها لاختلاف لفظها (الزجاجي ،330).

فإذا اتفقا لم تقل العرب : هذا حق الحق ،ولا يقين اليقين.(الزجاجي،331). أما البصريين فلم يجوزوا ذلك.وعللوا منعهم بأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص ،والشئ لايتعرف بنفسه ،لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنيا عن الإضافة ،وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسم أبعد عن التعريف ،إذ يستحيل أن يصيرشيئا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه ،فوجب أن لايجوز كما لو كان لفظها متفقا .(ابن الأنباري.،357) .

الحديث النبوي الشريف :

مما لا ريب فيه أن الحديث مصدر أصيل ؛ ومنبع ثر من مصادر الاستشهاد النحوية ، تعتني به اللغة العربية ،ومن جهة النظر اللغوية نثر مرسل موضوعي يستعمل استعمالا عمليا (محاضرات في اللغة، أيوب {1966م} ،ص: 74. فأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم والروايات الصحيحة المتناقلة عن أعماله صلى الله عليه وسلم وأعمال صحابته نموذج حقيقي للنثر القديم .(نولدكه، 1963، ص،82) وقد أوتي جوامع الكلم .(النويري، 1423، 31}. وهي المقدرة على تأدية المعاني الواسعة بألفاظ قليلة.(الجاحظ ، 1423 هـ، 14).

قال دريد في المجتبى:

ومن فصاحته أنه تكلم بألفاظ اقتضبها لم تسمع من عربي قط قبله قوله:{لا تنطحُ فيه عِنزان }،{الآن حمى الوطيس }، {لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين }،{ الحرب خدعة}، {إيّاكم وخضراء الدَّمن}.(المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ،(16/1).

إلا أن النحاة الأوائل حرموا اللغة من هذه الثروة اللغوية العظيمة ، حيث لم يجوزوا الاستشهاد بالحديث وكانت علتهم في ذلك أن قالوا :

إن رواة الأحاديث أغلبهم أعاجم ، أن روايته بالمعنى فمثلا أبو حيان يرفض الاحتجاج بالحديث مطلقا ويميل إلى رأيي الحسن بن الضائع حيث يقول: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث واعتمدوا القرآن الكريم وصريح النقل عن العرب.(عبادة ،1980، ص،157) غير أن الكسائي والفراء وبعض النحاة قد استشهدوا به ، بينما كان البصريون أكثر تشدداً في عدم الاستشهاد بالحديث ؛ حيث كثرت روايته بالمعنى فلم يطمئنوا لروايته.(ضيف، 215).

إن الخليل هو الذي ثبت فكرة عدم الاستشهاد بالحديث النبوي لأن كثيراً من حملته كانوا من الأعاجم وهم لايوثق بهم في الفصاحة.

والواقع أن العلماء الأقدمين حول الاستشهاد بالحديث النبوي لم يصدر عن أحدهم كلام صريح ، يفيد أنهم منعوه ؛ بل نجد في كتبهم استشهادا بالحديث النبوي وإن كان قليلا وقد اشتد الخلاف وأصبح واضحا في القرنين السابع والثامن من الهجرة. (ضيف، ص:215).

وانقسم العلماء إلى ثلاث فئات:

فئة جوزت الاستشهاد بالحديث النبوي وفي طلعتها محمد ابن مالك الأندلسي، والرضي الإستراباذي. وقد سبقهما أبو البركات ، وابن خروف الذي سبق ابن مالك ؛ لأنه أقدم منه زمنا، جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام .وبعض شراح الألفية :بدر الدين بن الناظم، بهاء الدين ابن عقيل ، علي بن محمد الأشموني ، وغيرهم من أصحاب الشروح والحواشي. (السيوطي،بغية الوعاة،1964،ص:130) ؛ وفئة منعته هذه الفئة منعت الاستشهاد بالحديث مطلقا بالحديث متذرعة بوقوع الاختلاف في ألفاظه لروايته بالمعنى دون اللفظ، وكذلك وقوع اللحن لأن كثيراً من رواته أعاجم ،ومن أبرز رجالها أبو الحسن محمد الإشبيلي المعروف بابن الضائع، وأثير الدين محمد يوسف المعروف بأبي حيان ، حيث منعا الاستشهاد بالحديث للأسباب السابقة .(أحمد شوقي ،المدارس النحوية،ص:47) ،وأخرى توسطت بينهما فهي التي لم تتطرق في الاستشهاد كما لم تمنعه، فقد وقفت موقف المتوسط بين الفئتين المجوزة والمانعة ، ومن أبرز رجالها : أبو إسحاق الشاطبي، جلال الدين السيوطي ، فقد جوز علماء هذه الفئة الاستشهاد بالحديث التي اعتني بنقل ألفاظها 4. لم يرضو عمن منع الاستشهاد كما نقدوا على من جوز الاستشهاد به دون تمييزبين ما رُوي بالمعنى أو اللفظ(،أبو سهل الهروي ،إسفار الفصيح،ص:232).

كلام العرب .

ونعني به ما وصل إلينا عن العرب الفصحاء الذين يحتج بكلامهم ،وكلام العرب بصفة عامة ينقسم إلى قسمين : منثور ومنظوم .

فالمنثور: يقصد به الحكم والأمثال والخطب والرسائل ،فأما المنظوم فهو الشعر ، غير أن النحويين لم يعمدوا إلى الخطب لعدم وثوقهم من سلامة هذه النصوص كمادة لإرساء قواعد النحو .(ضيف، ص،215).

أما الرسائل فكان لها ما كان للخطب عن إهمالها وعدم الأخذ بها ، رغم أن الرسائل لها ميزة التدوين .(عبادة، ص:59).

أما الحكم والأمثال فقد كان لها نصيب أوفر مما في الخطب والرسائل فقد أنس لها النحويون لأنها جمل قصيرة تدور على الألسنة لذا كانت الأمثال موضوع ثقة ، (عبادة، ص،170).

أما المنظوم: فيقصد به الشعر لما له من مكانة سامية، عند العرب، ومن الأسباب التي دعت النحاة يندفعون إليه :

أولاً: منزلته العظيمة في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام ، وقد بدأوا تفسير القرآن الكريم بالاستشهاد بالشعر . ففي القرآن كلمات غريبة يحتاج المفسر عند بيان معناها إلى الاستشهاد بشئ من كلام العرب ليعلم أن التفسير لم يخرج عن حدود اللسان العربي فيطمئن إلى صحة التفسير.(عبادة، ص،173).

قال ابن فارس : الشعر حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه ، وغريب حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وحديث صحابته والتابعين .(محمد ،1345هـ ص، 173).

وعن عكرمة قال رأيت عبد الله بن عباس، وعنده نافع وهو يسأل ويطلب منه ا لاحتجاج باللغة فسأله عن قول الله : { واللّيلِ وَما وَسَق}.(سورة الانشقاق ، الآية : 17.

قال ابن عباس : وما جمع فقال أتعرف ذلك العرب ؟ قال ابن عباس: أما سمعت قول الراجز :

إنّ لَنا قَلائِصاً حقائقا مُستوسقات لَو يَجدنَ سائقاً . (المبرد، 1421هـ ، ص:10)

المعنى: قلائصا: جمع قلوص وهي الناقة الفتية من الإبل، حقائقا :جمع حقة وهي الناقة الداخله في الرابعة والتي استحقت الحمل عليها ، مستوسقات : بمعنى متسقات أي مجتمعات .أي واقفات إلى أن يجدن من يسوقهن فيسرن.

ثانياً: قلة النثر الذي وصل النحاة عن العصر الجاهلي الذي تطمئن إليه أنفسهم ، فلم يؤثر عن الجاهليين نصوص نثرية كثيرة كما الحال في الشعر .(السامرائي،1961م ص، 27).

ثالثاً: النحاة يعتقدون أن رواية الشعر أدق من رواية النثر لأن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور .(إبراهيم 1966، ص،325).

رابعاً: أن النحاة كانوا ينظرون إلى الشعراء الذين يعتد برواية شعرهم نظرة تقديس فلا يتصورون وقوع الخطأ من أولئك الشعراء فكل ما يقولونه حجة .(أحمد 1404، ص،54).

شواهد المبتدأ والخبر عند ابن عقيل وآراء النحاة فيها:

الابتداء بالوصف :

هذه مسألة خلافية بين المدرستين أوردها الشرجي في ائتلاف النصره. .قال البصريون: إذا ابْتُدئ بوصف، نحو: أقائم الزيدان؟ فإنَّه لا بدَّ للوصف المذكور من تقدُّم نفي أو استفهام، وذهب الكوفيون والأخفش إلى عدم اشتراط ذلك. (الشرجي ،1987،ص79).

ولكل مذهب أدلته من النقل والقياس ، فمن ذلك ما ذكره ابن عقيل وهو شاهد للكوفيين :

خَبِيرٌ بِنُولِهِ بِ فَلاتِكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهِبِيٍّ إذا الطَّيرُ مَرَّتِ

فخبير: مبتدأ، وبنو لهب: فاعل سد مسد الخبر، فالوصف هنا مبتدأ ولم يعتمد على شيء قبله من النفي أو الاستفهام.

وقد رجَّح جمهور النُّحاة قول البصريين، وحَملوا ما استشهد به الكوفيون على التَّقدير ولم يرتضوا الإعراب في البيت السابق . قال محمد محي الدين عن جماعة من النُّحاة منهم أبو علي وابن خروف أنَّه لا شاهد في هذا البيت ؛ لأنَّ قوله

(خبير) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : نحن خبير. وقال : انظر: كيف يُلْجأ إلى تقدير شيءوفي الكلام ما يُغْنى عنه.(ابن عقيل ،د.ت ،ص198).

أمَّا الشاهد الثاني في قوله (خبير بنو لهب) فيرى البصريون فيه ما عدا الأخفش أنَّ قوله "خبير" خبر مقدم، وقوله (بنو) مبتدأ مؤخَّر.

واعترض أنصار الأخفش بأنَّ قوله (بنو لهب) جمع، و(خبير) مفرد، فلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع.(ابن عقيل ،198).

وعلَّق صاحب التسهيل على القول السَّالف بأنَّ (خير)، لا يكون خبراً مقدَّماً، و(نحن) مبتدأ ؛ لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل الـ تفضيل ومَنْ، وهما كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه، وإذا جُعل (نحن) مرتفعاً على الفاعلية لم يلزم ذلك ؛ لأنَّ فاعل الشيء كجزء منه.

أمَّا الأخفش فهو يريد أنَّ المبتدأ أو الخبر لا بدَّ أنْ يكونا متطابقين في الإفراد والتثنية والجمع، وهنا لا تطابق على تقدير البصريين في (بنو لهب خبير).

ويعلِّل ابن هشام بأنَّ (خبير) في البيت على زِنة فعيل، وربما استعملت للمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد، وأُخْبر عن كل واحدٍ منهم، وقد ورد ذلك صريحاً في قوله تعالى: (والملائكة بعد ذلك ظهير)(سورة التحريم ،الآية: 4).

ومنه قول الشاعر :

هُنَّ صديقٌ للذي لم يشب

فأخبر بالمفرد عن الجمع في الآية الكريمة، وفي قول الشاعر كذلك (ابن عقيل ،198).

وبعد هذا العرض يمكن القول أنَّ الشواهد على كثرتها تقوّى حجة البصريين، وأنَّ الآية القرآنية أسقطت احتجاج الأخفش وأنصاره من أن الجمع لا يخبر عنه بالمفرد، ولكن لا يدفع قول الكوفيين إجمالاً ويمكن القول بجواز ذلك عن ضعف[1] وهذا الرأي لسيبويه ؛ وجدنا ذلك في حديث ابن مالك : إنَّ سيبويه يجيز ذلك على ضعف وأن ابن مالك جوَّز مذهب الكوفيين بقوله:

وقِسْ وكاسْتِفْهام النَّفْيِ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أولو الرَّشَدْ

ومعنى كلامه جواز استعمال الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام نحو: فائز أولو الرشد، فـ (فائز) مبتدأ وهو وصف ولم يعتمد على نفى أو استفهام.

تقديم خبر المبتدأ عليه

ذكر ابن عقيل شاهداً اختلف فيه أهل النحو حيث ذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة، فالمفرد نحو : قائمٌزيدٌ، وذاهب عمرو . وذهب البصريون إلى أنَّه يجوز تقديم خبرالمبتدأ عليه المفرد والجملة. ويحتج الكوفيون لمنعهم تقديم الخبر مفرداً أو جملة على المبتدأ بأنه يترتب عليه تقديم ضمير الاسم على ظاهره، فإذا قلت : قائمٌزيد، كان في (قائم) ضمير (زيد)، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أنَّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره . لذا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ.

أمَّا البصريون فيحتجون بالسَّماع والقياس، فما جاء من الشِّعر كقوله:

بَنُونَا بَنُو أَبْنائِنَا وَبَناتُنا بَنُوهُنَّ أَبْناءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

وتقديره : بنو أبنائنا بنونا.(ابن الأنباري ،1987،ص66).

والاستشهاد في قوله (بنونا بنو أبنائنا) فإنَّ هذه الجملة اشتملت على مبتدأ وخبر، وقد تقدم الخبر، فالشاعر قدَّم هنا الخبر ؛ لأنهما في رتبةٍ واحدة من التصريف وذلك يجوز عند النحاة.

ويرى المحقق محمد محي الدين أنَّ الشاعر أراد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء في المحبة والعطف عليهم، ولا يمكن أنْ يتسرب إلى فهم أحد أنّ غرضه تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء، فإن أصل المحبة والحنان والعطف للأبناء والغرض إثبات أن أبناء الأبناء مثلهم في هذه الخلال، لا العكس

ومن الشواهد الشعرية للبصريين ما أورده ابن الأنباري كقوله:

فَتَى ما ابنُ الأَغَرِّ إِذا شَتَوَنا وَحُبَّ الزادُ في شَهَرِي قُماحِ

وتقديره : ابن الأغر فتى.

ومحل الاستشهاد قوله (فتى ما ابن الأغر) فقد تقدَّم الخبر على مبتدئه، ولا يمكن لكلمة (فتى) أنْ تكون مبتدأ ؛ لأنها نكرة والمتأخِّر معرفة، ولا يجوز الابتداء بالنكرة في مثل هذا ؛ لأنَّه لا مسوِّغ لها.

واستدل العكبرى بآيات توضِّح تقديم معمول الخبر على المبتدأ كقوله تعالى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ).(هود،الآية،8) فكلمة (يوم) منصوب بـ (مصروف)، وقوله تعالى : (... أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ).(سورة سبأ ، الآية :40). (فـ(إياكم) منصوب بـ(يعبدون) (العكبري ،1976 ،ص،267).

ومن أدلَّة السَّماع للبصريين من تقدُّم الخبر على المبتدأ ما أورده الشرجي من حكاية سيبويه "تميميٌّ أنا" وقولهم في المثل "شَرٌّ نَوءٌ مَنْ يَشْنُؤُكَ"، و "في أكفانه لُفَّ الميتُ"، و"في بيته يُؤْتى الحَكَمُ" (الشرجي،ص33).

والتقدير في المواضع السابقة أنا تميمي، ومن يشنؤك مشنوء، والميت لُفَّ في أكفانه، والحكم يؤتى في بيته، فيكون الإعراب في قوله : تميمي أنا، أنَّ كلمة (أنا) مبتدأ، و(تميمي) خبر مقدَّم ؛ لأنَّ الفائدة المحكوم بها إنما هو كونه تميمياً لا المتكلم "أنا"، وهذا دليل على تقدُّم الخبر على المبتدأ كما قالوا.

أمَّا القياس فلأنَّ الخبر يشبه الفعل، والفعل يتقدَّم ويتأخَّر ؛ كما أنه يشبه المفعول ؛ لأنَّه يصير مفعولاً في قولك: ظننت زيداً قائماً، والمفعول يجوز تقديمه كما أشار إلى ذلك سيبويه (العكبري ،142).

ويقول ابن مالك: إنَّ الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، لأنَّ الخبر وصفٌ في المعنى للمبتدأ، ولكن لا مانع من تقدُّم الخبر إذا لم يحصل بذلك لبس وأشار إلى ذلك بقوله:

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا (ابن عقيل ع227)

ويقول ابن هشام: "ويجب الحكم بابتدائية المؤخَّر في نحو: (أبو حنيفة أبو يوسف)، رعْياً للمعنى ويضعف أنْ تقدِّر الأول مبتدأ بناءً على أنَّه من التشبيه المعكوس للمبالغة ؛ لأنَّ ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول، اللهمَّ إلاَّ أن يقتضي المقام المبالغة (ابن هشام ،2000،ص264).

ووجه الإعراب أنه يكون (أبوحنيفة) خبراً مقدَّماً، و(أبو يوسف) مبتدأ مؤخَّراً ؛ لأنَّ الثاني مشبه والأوَّل مشبه به وهذا يقوِّى احتجاج البصريين بقوله: (بنونا بنو أبنائنا) ؛ لأنَّه شبيه به.

وأورد سيبويه قول الخليل في هذه المسألة ورأى أنَّ تقديم الخبر ليس بقبيح لقوله: "وزعم الخليل رحمه الله أنَّه يستقيم أنْ تقول: قائمٌ زيدٌ، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدَّماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخِّر وتقول: ضرب زيداً عمرٌو، وعمرٌو على ضرب مرتفع،

وكان الحد أن يكون مقدماً ، ويكون زيدٌ مؤخراً وكذلك هذا الحدّ أنْ يكون مقدَّماً ويكون زيدٌ مؤخراً وكان الحدّ أنْ يكون الابتداء فيه مقدَّماً ، فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله: يقوم زيدٌ، وقام زيدٌ، قبح.(سيبويه،الكتاب،1988،ص:357).

وأورد ابن الأنباري بيتاً من هذا القبيل قوله:

أَصَأبَ الُملوكَ فَأفناهُم وَأَخرَجَ مِن بَيتِهِ ذا جَنَن

ويروى "ذا جَنِن" (ابن الأنباري ،ص69)

والاستشهاد بالبيت في قوله (بيته) فالهاء ضمير غيبه يعود إلى ذي يزن، وهو متأخِّر عن الضمير.

رافع الاسم بعد الظرف والجار والمجرور

وقع الخلاف بين النحويين في الحالة التي يكون فيها الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو : زيدٌ عندك، وزيدٌ في الدار، فهو متعلق بمحذوف واجب الحذف، ولكن واقع الخلاف في تقدير المحذوف يشير إلى ذلك ابن مالك بقوله:

وَأخُروا بِظَرفٍ أو بِحَرفِ جَرْ ناوِينَ مَعنَى كائنٍ أوِ استَقَرْ

فمذهب الأخفش أن المحذوف اسم فاعل، وأنه من قبيل الخبر المفرد

والتقدير : زيدٌ كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار ، وقد نُسِب هذا لسيبويه.

أمَّا قول جمهور البصريين فإنهما من قبيل الخبر الجملة، والتقدير "زيدٌ استقرَّ – أو يستقرُّ – عندك أو في الدار" (ابن عقيل ،213).

وذكر السيوطي أن ابن الحاجب والزمخشري، والفارسي على تقدير الفعل ؛ لأنَّه الأصل في العمل، وقيل هو قِسْم برأسه مطلقاً وعليه ابن السراج. (السيوطي ،1975،321).

ومعنى قول ابن السراج أن شبه الجملة ليس من قبيل الخبر المفرد، أو الخبر الجملة. ولكن الراجح أنه متعلّق بمحذوف واجب الحذف، وقد صُرِّح به شذوذاً ، وهو من شواهد ابن عقيل وهو قوله:

لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وَ إنْ يَهُنْ فَأَنتَ لَدَى بُحبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ

فالشاهد فيه : قوله (كائن) حيث صرَّح به، وهو متعلق الظرف الواقع خبراً شذوذاً [2] .أبو الحسن الأخفش في أَحَدِ قوليه، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أنَّ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدَّم عليه، وانما يرتفع بالابتداء (ابن عقيل ،213).

والشاهد السابق حمله النحويون على الشذوذ؛لأنه متعلق الظرف الواقع خبراً واجب الحذف ، فكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرورإذا وقعا خبراً،وهذا المحذوف هو شبيه باسم الزمان فإنه لايقع خبراً إلا إذا أفاد نحو قولهم : الليلة الهلال ، والتقدير: طلوع الهلال الليلة.

الخاتمة :

تدورهذه الدراسة الوصفية حول مواقف النحاة من الاستشهاد النحوي عند ابن عقيل في باب المبتدأ والخبر ، وتناولت في ثناياها التعريف بالشاهد وأهميته في تقعيد الدرس النحوي، وما تبع ذلك من شروط وضعها النحويون القدامي لمسألة الاستشهاد ، ومن ثم استعرضت آراء النحاة فيها لما استشهد به ابن عقيل في باب المبتدأ والخبر في شرحه لألفية ابن مالك وأوضحت آراءهم

المتباينة حول هذه الشواهد وكيفية تحليلها والحكم عليها من بين مجوِّز ورافض . وأخيرا يمكن القول أن الدراسة توصلت للنتائج التالية :

1- كان موقف ابن عقيل متوسطاً في حكمه على خلافات النحويين .

2- تباينت آراء النحاة في الحكم على شواهد ابن عقيل واختلفت بين مجوِّز ورافض وذلك بناء على مذاهبهم النحوية وتعليلاتهم.

3- تأثر بعض النحاة في تعليلهم لهذه الشواهد ورفضهم إياها بالمنطق فلجأوا إلى التأويل والتمحل.

4- أن رفض النحاة لحجية الحديث النبوي في النحو لم يكن مقبولاً؛لأنَّ رواته تحرّوا الدقة والأمانة جرحاً وتعديلاً .

المصادر والمراجع:

1. 4. إسفار الفصيح ، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى: 433هـ)تحقيق: أحمد بن سعيد ابن محمد قشاش ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،ط: الأولى، 1420هـ
2. الأضداد ،ابن الأنباري ،تحقيق: محمد أبو الفضل سلسلة التراث العربي ، الكويت ، ط:1،{1960}
3. الإنصاف في مسائل الخلاف – كمال الدين أبو البركات بن الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين ، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت 1474هـ – 1987م.
4. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة – عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجى الزبيدي ، تحقيق طارق الجنابي ، عالم الكتب ، ط1407هـ – 1987م
5. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ،السيوطي،تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي ، القاهرة،{1964.1384} ،ج:2.
6. البيان والتبيين ،عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: 255هـ) ، دار ومكتبة الهلال، بيروت ،ط: 1423 هـ)، (14/2)
7. تاريخ آداب العرب ، مصطفى صادق الرافعي ،تحقيق:محمد سعيد العريان ،مطبعة السعادة ،مصر ،ط:1، {1912.1330} ،ج: 1
8. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني ، دار الفكر 1424هـ – 2003م.
9. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، البغدادي ،تح : عبد السلام محمد هارون ،{440/1}
10. دراسات في اللغة ،إبراهيم السامرائي ،مطبعة العاني ،بغداد ،{1961}
11. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، الشنقيطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط:1،{1999م} ، {193/1}
12. ديوان الفرزق ، علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط:1، {1987}
13. ديوان امرئ القيس ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط:4
14. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، عبد مهنا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط:2، {1994م}
15. ديوان طرفة بن العبد ،شرح الأعلم الشنتمري ،تحقيق: درية الخطيب /لطفي الصقال،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ط:2،{2000}

16. ديوان قيس بن الخطيم ، إبراهيم السامرائي ، أحمد مطلوب، مطبعة العاني ، بغداد ، ط:1، {1962م}
17. الرواية والاستشهاد باللغة ،محمد عيد ،عالم الكتب ،القاهرة ،{1976} ،بلا ط
18. روضات الجنات في أحوال العلماء السادات ،محمد باقر الموسري الخوانساري ،تصحيح : محمد علي الروضات ، ،ط:2، طهران {1367}
19. سنن الجاحظ،ابن ماجة،حديث رقم :235،دار الأحياء ،التراث العربي ،بيروت ،ج:1
20. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تأليف محمد محي الدين ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط2 ، د.ت.
21. شرح التصريح على التوضيح أو التوضيح لمضمون في النحو . خالد بن عبد الله المعروف بالوقاد، ت: 905هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط:1، 2000م)، (192/1)
22. شرح شواهد المغني ، جلال الدين السيوطي،
23. الشواهد والاستشهاد في النحو ،عبد الجبار علوان ،بغداد ،ط:1،{1976.1396}
24. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، يحيى حمزة ،المكتبة العنصرية بيروت ،ط:1
25. عصور الاحتجاج في النحوالعربي ،محمد إبراهيم عبادة ،دار المعارف ، القاهرة ،{ط:1980}
26. الفاضل ،محمد بن يزيد،أبو العباس المبرد،{ت:285}. دار الكتب المصرية ،القاهرة، ط:3، {1421هـ}
27. فقه اللغة وسر العربية ،أبو منصور الثعالبي ،تحقيق : مصطفى السقا /إبراهيم الأبياري /عبد الحفيظ شلبي ،مطبعة مصطفى البابي،القاهرة ،ط:2، {1954.1373}
28. في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ،دمشق ،كلية الآداب ،ط:3، {1963.1383}
29. الكتاب – أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط3 1408هـ – 1988م
30. لسان العرب . ابن منظور ، دار صادر ط:14.{2005م}،{14/5}
31. محاضرات في اللغة ، القسم الأول ، عبد الرحمن أيوب ، مطبعة المعارف ،بغداد {1966م}
32. محمد بن مالك الأندلسي }صاحب الألفية .(تاريخ آداب العرب ، مصطفى صادق الرافعي ، ج:1
33. المدارس النحوية ، أحمد شوقي عبد السلام {شوقي ضيف}، ت:1426هـ}، دار المعارف
34. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ،مهدي المخزومي ،مطبعة دار المعارف ،بغداد، ط:1،{1955.1384}
35. المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ،مطبعة محمد علي صبيح ،مصر ،بلا ط، ج:1.
36. معاني القرآن ، الفراء ، تح: أحمد يوسف نجاتي / محمد علي النجار ، ط:1، مطبعة الكتب المصرية ، القاهرة ، 1955م، {14/1}
37. معجم العين :الفراهيدي الخليل بن أحمد } تحقيق :مهدي إبراهيم المخزومي إبراهيم السامرائي، دارمكتبة الهلال ، بيروت ، ج: 3
38. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام الأنصاري ، تحقيق عبد العال محمد الخطيب ، الكويت ، ط1 1421هـ – 2000م
39. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ، العيني ، {525/1}

40. مقالة كلا وماجاء منها في كتاب الله ،أحمد بن فارس ،تحقيق: عبد العزيز الميمني ، المطبعة السلفية ،مصر ،ط: 1، {1344هـ}
41. من أسرار العربية إبراهيم أيمن ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط:3،{1966}
42. نحو التيسير دراسة ونقد منهجي ، أحمد عبد الستار ، مطبعة المجمع العلمي ،ط:1404}
43. نشاة النحو وتاريخ أشهر النحاة،الطنطاوي ،مطبعة وادي الملوك ،القاهرة ، ط: 4، {1374. 1954}
44. نقض كتاب في الشعر الجاهلي ، محمد الخضر حسين ،المطبعة السلفية ،القاهرة ، ط: 1، {1345هـ}
45. نهاية الإرب في فنون الأدب ، أحمد عبد الوهاب بن محمد ،شهاب الدين النويري ،ت:808هـ}، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ،ط:1،{1423}،{7/ 31}
46. همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، السيوطي ،تحقيق:محمد بدر الدين الغساني ،مطبعة السعادة ، القاهرة،ط:1،{1327}، ج: 1.
47. وفيات الأعيان وأنباء الزمان ،ابن خلكان ،تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ،مصر،ط:1، {1948.1367} ،ج:3